المسائل المواضيعية

26 - عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام

خلال الفترة قيد الاستعراض، عقد المجلس ست جلسات وأصدر بياناً رئاسياً واحداً في إطار نظره في البند المعنون "عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام". وعقد المجلس جلستين في شكل إحاطة، وجلستين في شكل مناقشات، وجلستين في شكل مناقشات مفتوحة في إطار هذا البند[528]. ويرد في الجدول أدناه مزيد من المعلومات عن الجلسات، بما في ذلك عن المشاركين والمتكلمين والنتائج.

وفي عام 2019، استمع المجلس إلى إحاطتين قدمهما الأمين العام وأربع إحاطات قدمها وكيل الأمين العام لعمليات السلام. واستمع المجلس أيضا إلى إحاطات من القيادة العليا في ست عمليات لحفظ السلام، ومن ممثلين عن المجتمع المدني ومنظمات غير حكومية وحكومات محلية. وتركزت المناقشات في المجلس على التقدم المحرز في تنفيذ مبادرة "العمل من أجل حفظ السلام" لتعزيز حفظ السلام وإعلان الالتزامات المشتركة بشأنه الذي أطلقه الأمين العام في عام 2018. وتم التركيز بشكل خاص على كيفية زيادة مشاركة المرأة في حفظ السلام، وسلامة وأمن وتدريب حفظة السلام، والتعاون الثلاثي بين المجلس والأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات وأفراد الشرطة، ودور عنصر الشرطة.

وفي 11 نيسان/أبريل 2019، وبمبادرة من ألمانيا، التي تولت رئاسة المجلس خلال ذلك الشهر[529]، عقد المجلس مناقشة مفتوحة في إطار البند الفرعي المعنون "دور المرأة في حفظ السلام"، برئاسة وزيرة الدفاع الاتحادية في ألمانيا[530]. وفي الجلسة، أفاد الأمين العام بأن الأمم المتحدة شرعت، من خلال إطلاق استراتيجية التكافؤ بين الجنسين على نطاق المنظومة في عام 2017، في بذل جهود على نطاق المنظومة ترمي إلى تعزيز تمثيل المرأة في شتى المجالات وعلى جميع الصعد، ومن الأولويات الرئيسية لذلك حفظ السلام[531]. وإذ أشار الأمين العام إلى الدعوة التي وجهها المجلس في القرار 2242 (2015) لمضاعفة عدد النساء في عمليات حفظ السلام بحلول عام 2020، ومع اقتراب الأمم المتحدة من الذكرى السنوية العشرين لاتخاذ القرار 1325 (2000)، سلط الضوء على الجهود التي تبذلها الأمانة العامة لكفالة المشاركة الكاملة والمتساوية والمجدية للمرأة في جميع مراحل عمليات السلام وتعزيز مشاركة المرأة في العمليات، والبدء في تنفيذ استراتيجية التكافؤ بين الجنسين في صفوف الأفراد النظاميين، التي حددت أهدافا جديدة لعام 2028. وقدمت رئيسة بعثة ورئيسة أركان هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة، في مداخلتها في الجلسة، أمثلة على جهودها الرامية إلى زيادة عدد النساء في البعثات، وتعزيز الوعي بالقضايا الجنسانية، والتواصل مع المجتمع المحلي. وناشدت الأمينةُ العامة لبرنامج رصد ومراقبة المشاركة الديمقراطية في جنوب السودان، وهو منظمة وطنية للمجتمع المدني في جنوب السودان، وهي أيضا ممثلة المرأة في اللجنة الوطنية لتعديل الدستور، المجلسَ تحسين ظروف عمل النساء العاملات في حفظ السلام، وتمكين المنظمات النسائية والشبابية من المشاركة في تصميم وتنفيذ عمليات حفظ السلام، وعدم إغفال الحاجة إلى تحقيق العدالة والمساءلة عن العنف الجنسي والعنف الجنساني الذي يرتكبه أفراد حفظ السلام. وفي المناقشة اللاحقة، أشار المتكلمون إلى ضرورة أن تعمل جميع الجهات المعنية بحفظ السلام معا على إزالة الحواجز التي تحول دون مشاركة المرأة في حفظ السلام، وتحسين جهود التوظيف الوطنية، والتدريب وبناء القدرات، والتصدي للاستغلال والانتهاك الجنسيين، وتحسين ظروف الخدمة.

وفي 7 أيار/مايو 2019، وبمبادرة من إندونيسيا، التي تولت رئاسة المجلس خلال ذلك الشهر[532]، عقد المجلس مناقشة مفتوحة في إطار البند الفرعي المعنون "الاستثمار في السلام: تعزيز سلامة حفظة سلام الأمم المتحدة والارتقاء بأدائهم"، برئاسة وزيرة خارجية إندونيسيا[533]. وفي بداية الجلسة، أدلى رئيس المجلس ببيان باسم المجلس، رحب فيه المجلس بالجهود التي يبذلها الأمين العام لحشد جميع الشركاء وأصحاب المصلحة دعما لعمليات للأمم المتحدة لحفظ

(528) لمزيد من المعلومات عن شكل الجلسات، انظر الجزء الثاني، القسم الأول.

(529) كان معروضا على المجلس مذكرة مفاهيمية أُرفقت برسالة مؤرخة 4 نيسان/أبريل 2019 (S/2019/293).

(530) انظر S/PV.8508.

(531) انظر رسالة مؤرخة 27 آذار/مارس 2019 موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2019/275)

(532) كان معروضا على المجلس مذكرة مفاهيمية أُرفقت برسالة مؤرخة 30 نيسان/أبريل 2019 (S/2019/359).

(533) انظر S/PV.8521.

السلام تكون أكثر فعالية من خلال مبادرة الأمين العام بشأن العمل من أجل حفظ السلام، واعترف بالقيمة المضافة التي يقدمها إعلان الالتزامات المشتركة بشأن عمليات حفظ السلام فيما يتعلق بالتدريب وبناء القدرات[534]. ورحب المجلس أيضا بمؤتمر الأمم المتحدة الوزاري لحفظ السلام، وبالاجتماعات الأخرى، الرامية إلى تعزيز الدعم المقدم إلى عمليات حفظ السلام، بما في ذلك في مجال التدريب وبناء القدرات، وأكد أهمية الوفاء بالتعهدات التي أعلنها عدد من الدول الأعضاء في المؤتمر[535] .

وعقب البيان الرئاسي، استمع المجلس إلى إحاطة قدمها الأمين العام أطلع فيها أعضاء المجلس على التقدم الذي أحرزته الأمانة العامة في الوفاء بالتزامها بتدريب أفراد حفظ السلام وبناء قدراتهم، وأبرز على وجه التحديد خطة العمل لتحسين أمن حفظة السلام، من خلال دعم التدريب والزيارات بغرض التقييم، وتدابير أخرى. وعلى الرغم من التقدم الملحوظ المحرز، أشار الأمين العام إلى وجود ثغرات في التدريب في مجالات بالغة الأهمية مثل مناولة الأسلحة، والإسعافات الأولية، وحقوق الإنسان، ومسائل الحماية، وحث الدول الأعضاء على النظر في زيادة التمويل والمساهمات العينية وتوفير المدربين.

وقدم قائد قوة بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، في الكلمة التي أدلى بها، لمحة عامة عن النهج الشامل الذي تتبعه البعثة من أجل الوفاء بولايتها، وأشار إلى أن التدريب يشكل عنصرا أساسيا لكفالة الأداء المنشود لحفظة السلام وعملية مستمرة يتعين تكييفها وفقا للبيئة التشغيلية لكل بعثة. وأطلع مدير الأمانة الدولية لمنتدى التحديات، وهي شراكة تضم 49 إدارة ومنظمة مدنية وعسكرية وشرطية، المجلس على عدة توصيات بشأن كيفية تحسين سلامة وأمن وأداء حفظة السلام، ولا سيما من خلال استخدام التدريب القائم على السيناريوهات ونشر النساء في أدوار تنفيذية وخارجية. وفي المناقشة التي تلت ذلك، شدد المتكلمون على أن تعزيز التدريب وبناء القدرات التزامان مشتركان لجميع شركاء حفظ السلام، ودعوا إلى الاستثمار في الأفراد من النساء، ومواصلة التقييمات والمساءلة، وإقامة شراكات مع المنظمات الإقليمية.

وفي 18 حزيران/يونيه 2019، عقد المجلس الإحاطة السنوية مع نخبة من قادة القوات في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام[536]. وأكد وكيل الأمين العام لعمليات السلام في إحاطته التي قدمها للمجلس أن التعاون مع الدول المضيفة أمر أساسي لكفالة فعالية عمليات السلام. ووصف قائد قوة العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور التعاون مع الدول المضيفة بأنه أمر حاسم الأهمية لنجاح تنفيذ الولايات، في حين قالت قائدة قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص إن التنفيذ المحايد لولاية القوة يتيح لها وللعنصر العسكري المحافظة بفعالية على الوضع الراهن، ومنع التوترات وضمان الهدوء والاستقرار. ورد قائدا القوتين أيضا على أسئلة وتعليقات أعضاء المجلس بشأن الحالة في السودان وقبرص، والعلاقات مع الدولتين المضيفتين، والتدابير الرامية إلى تعزيز سلامة وأمن وأداء عمليات حفظ السلام.

وفي 10 تموز/يوليه 2019، وبمبادرة من بيرو، التي تولت رئاسة المجلس خلال ذلك الشهر[537]، عقد المجلس مناقشة مفتوحة في إطار البند الفرعي المعنون "تعزيز التعاون الثلاثي"[538]. وذكر وكيل الأمين العام لعمليات السلام في إحاطته التي قدمها للمجلس أن التعاون الثلاثي القوي بين المجلس والأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات وأفراد الشرطة أمر حاسم لتعزيز عمليات حفظ السلام، بما في ذلك ما يتعلق بتحسين السلامة والأمن وجعل الولايات أكثر تركيزا وقدرة على التكيف وقابلية للتحقيق. وفيما يتعلق بسبل تعزيز التعاون الثلاثي، عرض وكيل الأمين العام بعض الأفكار بشأن إنشاء نظام ذي طابع مؤسسي أكبر للاتصالات الرسمية وغير الرسمية فيما بين المجلس والأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات، وعقْد جلسات للمجلس بشأن مسائل حفظ السلام الشاملة، وزيارات المجلس إلى البعثات، وأنشطة الفريق العامل المعني بعمليات حفظ السلام. وأضاف أن بعثات حفظ السلام يمكن أن تستفيد في سياقات عديدة من التعاون على نحو أوثق بين المجلس والحكومة المضيفة، وكذلك من الشراكات مع المنظمات الإقليمية. وفيما يتعلق بعمليات الاتحاد الأفريقي التي يأذن بها المجلس، أشار إلى وجود شكل من أشكال التعاون الرباعي بين

(534) S/PRST/2019/4، الفقرة الرابعة.

(535) المرجع نفسه، الفقرة الخامسة.

(536) انظر S/PV.8552.

(537) كان معروضا على المجلس مذكرة مفاهيمية مرفقة برسالة مؤرخة 27 حزيران/يونيه 2019 (S/2019/538).

(538) انظر S/PV.857

المجلس والبلدان المساهمة بقوات والأمانة العامة والاتحاد الأفريقي، بما في ذلك مجلس السلم والأمن والمفوضية التابعان له.

وذكر قائد قوة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي أن التعاون الثلاثي أمر أساسي من أجل تهيئة الظروف اللازمة لتنفيذ الولايات تنفيذا فعالا، وشدد على أن البلدان المساهمة بقوات يجب أن تفي بولاياتها وقواعد الاشتباك، وأضاف أنه ينبغي للأمم المتحدة أن تواصل زيادة آلياتها وتنقيحها لتقييم الوحدات وضمان المساءلة. وقدمت الزميلة الأقدم في مركز بريان أوركوهارت لعمليات السلام التابع للمعهد الدولي للسلام في كلمتها عدة مقترحات فيما يتعلق بإضفاء الطابع المؤسسي على مسألة عقد جلسات غير رسمية منتظمة بين المجلس والأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات وأفراد الشرطة، مشيرة إلى أن هذا التعاون سيسمح للمجلس بالنظر في المسائل على أرض الواقع من منظور أدق وبناء توافق في الآراء بشأن كيفية تنفيذ العمليات. وإذ اتفق المتكلمون في المناقشة المفتوحة على أن التعاون الثلاثي أمر لا غنى عنه لأداء البعثات مهامها بفعالية، فقد ناقشوا ضرورة إجراء مشاورات ثلاثية شفافة وشاملة وموضوعية وفي الوقت المناسب، وإشراك المساهمين الماليين والدول المضيفة.

وفي 9 أيلول/سبتمبر، عقد المجلس الإحاطة السنوية بشأن إصلاح حفظ السلام، وفقا للفقرة 10 من القرار 2378 (2017)[539]. وفي تلك الجلسة، سلط وكيل الأمين العام لعمليات السلام الضوء على التقدم المحرز في تنفيذ مبادرة "العمل من أجل حفظ السلام" من أجل تعزيز عمليات حفظ السلام، بما في ذلك تشجيع التوصل إلى حلول سياسية كشرط مسبق لتحقيق السلام المستدام، وإقامة شراكات مع المنظمات الإقليمية وعلى نطاق منظومة الأمم المتحدة، وخفض عدد الوفيات، وتعزيز الأداء، وزيادة أعداد النساء العاملات في حفظ السلام. وحث الدول الأعضاء على كفالة أن تكون الأولويات الجديدة للولايات متسقة مع الموارد، وأن يكون هناك انخراط سياسي موحد فيما يتعلق بالنزاعات التي تنفَّذ بشأنها العمليات، وأكد على الحاجة إلى تكييف آثار البعثات وتعزيز القدرة على ضمان اتباع نهج عملي أكثر قوة وفعالية ووعيا وتكاملا.

وفي 6 تشرين الثاني/نوفمبر، عقد المجلس الإحاطة السنوية لمفوضي الشرطة[540]. وفي تلك الجلسة، ذكر وكيل الأمين العام لعمليات السلام أن شرطة الأمم المتحدة بصفة خاصة في أفضل وضع للتصدي لتحديات مثل التعامل مع الكثافات المرتفعة للسكان، والجريمة المنظمة والإرهاب الدولي، وبناء القدرات الوطنية للدول، ولا سيما في مجال سيادة القانون. وفي إطار مبادرة العمل من أجل حفظ السلام، أشار إلى الجهود التي تبذلها الأمانة العامة لتعزيز أداء حفظ السلام، بسبل منها بدء تطبيق النظام الشامل لتقييم الأداء في خمس بعثات، وتنفيذ منهج تدريبي لعناصر الشرطة، وزيادة عدد النساء في صفوف حفظة السلام، والتصدي للاستغلال والانتهاك الجنسيين.

وأبلغت مستشارة عمدة الدائرة الثالثة في بانغي المجلس في مداخلتها بأن تحسينات أمنية كبيرة قد أدخلت في ذلك الجزء الحساس من المدينة من خلال جهود بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، وتوقيع ميثاق عدم اعتداء في عام 2015، والاتصال والتوعية بشأن العنف ضد المرأة والاستغلال الجنسي، ودعم الخفارة المجتمعية. وتناول مفوضو الشرطة التابعون لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، العمل الذي تقوم به بعثاتهم في مجال التصدي للجريمة المنظمة، وتعزيز القدرات الوطنية في مجال سيادة القانون، ودعم مبادرات حماية المجتمع المحلي، ودعم تطوير قوات الأمن في مجال حماية المدنيين وإعادة بسط سلطة الدولة، وتعزيز مشاركة المرأة. وناقش أعضاء المجلس في مداخلاتهم وكيل الأمين العام ومفوضي الشرطة وطرحوا عليهم أسئلة بشأن كفاية تدريب أفراد الشرطة ومعداتهم، والجهود المبذولة لزيادة عدد النساء في صفوف أفراد الشرطة، والمشاركة مع المجتمعات المحلية، وإقامة شراكات مع المنظمات الإقليمية، وحماية المدنيين، والجهود المبذولة لضمان سلامتهم وأمنهم. وشدد المتكلمون كذلك على أهمية عناصر شرطة الأمم المتحدة في كل جوانب النزاع، ولا سيما في سياق منع نشوب النزاعات والانتقال من حفظ السلام إلى بناء السلام.

(539) انظر S/PV.8612. ولمزيد من المعلومات، انظر مرجع *الممارسات، ملحق 2016-2017*، الجزء الأول، القسم 27.

(540) انظر S/PV.8661.

الجلسات: عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام

محضر الجلسة وتاريخها	البند الفرعي	وثائق أخرى	الدعوات عملاً بالمادة 37	الدعوات عملاً بالمادة 39 وغيرها	المتكلمون	القرار والتصويت (المؤيدون – المعارضون – الممتنعون)
S/PV.8508 11 نيسان/أبريل 2019	دور المرأة في حفظ السلام رسالة مؤرخة 27 آذار/مارس 2019 موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2019/275) رسالة مؤرخة 4 نيسان/أبريل 2019 موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لألمانيا لدى الأمم المتحدة (S/2019/293)		43 دولة عضواً[أ]	رئيسة بعثة ورئيسة أركان هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة، والأمينة العامة لبرنامج رصد ومراقبة المشاركة الديمقراطية في جنوب السودان وممثلة المرأة في اللجنة الوطنية لتعديل الدستور، والقائم بالأعمال بالنيابة عن وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة، والمراقبة الدائمة للاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة، والمراقب الدائم للكرسي الرسولي لدى الأمم المتحدة	الأمين العام، و 13 عضوا من أعضاء المجلس[ب]، وجميع المدعوّين[ج]	
S/PV.8521 7 أيار/مايو 2019	الاستثمار في السلام: تعزيز سلامة حفظة سلام الأمم المتحدة والارتقاء بأدائهم رسالة مؤرخة 30 نيسان/أبريل 2019 موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لإندونيسيا لدى الأمم المتحدة (S/2019/359)		40 دولة عضوا[د]	قائد قوة بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ومدير الأمانة الدولية لمنتدى التحديات، ورئيس وفد الاتحاد الأوروبي، والمراقبة الدائمة للاتحاد الأفريقي	الأمين العام، وجميع أعضاء المجلس[هـ]، و 39 مدعوا بموجب المادة 37[و]، وجميع المدعوين الآخرين[ز]	S/PRST/2019/4
S/PV.8552 18 حزيران/يونيه 2019				وكيل الأمين العام لعمليات السلام، وقائد قوة العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، وقائدة قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص	جميع أعضاء المجلس، وجميع المدعوّين	
S/PV.8570 10 تموز/يوليه 2019	تعزيز التعاون الثلاثي رسالة مؤرخة 27 حزيران/يونيه 2019 موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لبيرو لدى الأمم المتحدة (S/2019/538)		ست دول أعضاء[ح]	وكيل الأمين العام لعمليات السلام، وقائد قوة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، والزميلة الأقدم في مركز بريان أوركوهارت لعمليات السلام التابع للمعهد الدولي للسلام	13 عضوا من أعضاء المجلس[ط]، وجميع المدعوّين	
S/PV.8612 9 أيلول/سبتمبر 2019			14 دولة عضوا[ي]	وكيل الأمين العام لعمليات السلام	جميع أعضاء المجلس، وجميع المدعوّين	
S/PV.8661 6 تشرين الثاني/نوفمبر 2019	مفوضو الشرطة			وكيل الأمين العام لعمليات السلام، ومستشارة عمدة الدائرة الثالثة في بانغي، ومفوض الشرطة في بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ومفوضة الشرطة في قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي، ومفوض الشرطة في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي	جميع أعضاء المجلس، وجميع المدعوّين[ك]	

(أ) إثيوبيا، وأرمينيا، وإسبانيا، وأستراليا، وإستونيا، وإسرائيل، وإكوادور، وأوروغواي، وأوكرانيا، وأيرلندا، وإيطاليا، وباكستان، والبرازيل، والبرتغال، وبنغلاديش، وتركيا، والجبل الأسود، ورومانيا، والسلفادور، وسلوفاكيا، والسنغال، وغواتيمالا، والفلبين، وفنزويلا (جمهورية – البوليفارية)، وفيجي، وفييت نام، وكازاخستان، وكمبوديا، وكندا، وكينيا، ولبنان، وليختنشتاين، ومصر، والمغرب، والمكسيك، وناميبيا، والنرويج، ونيبال، والهند، وهنغاريا، وهولندا، واليابان، واليونان

(ب) تكلم ممثل كوت ديفوار أيضا باسم جنوب أفريقيا وغينيا الاستوائية. ومثل ألمانيا وزيرة الدفاع الاتحادية فيها.

(ج) شاركت الأمينة العامة لبرنامج رصد ومراقبة المشاركة الديمقراطية في جنوب السودان في الجلسة عن طريق التداول بالفيديو من جوبا. ومثَّل هنغاريا وزير الخارجية والتجارة؛ ومثَّل فييت نام نائب وزير خارجيتها. وتكلّم ممثل كندا باسم مجموعة أصدقاء المرأة والسلام والأمن؛ وتكلّمت ممثلة النرويج باسم بلدان الشمال الأوروبي؛ وتكلم ممثل وفد الاتحاد الأوروبي باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، وكذلك باسم ألبانيا، وأوكرانيا، والبوسنة والهرسك، وتركيا، والجبل الأسود، وجمهورية مولدوفا، وجورجيا، وصربيا، ومقدونيا الشمالية.

(د) إثيوبيا، والأرجنتين، والأردن، وأستراليا، وإستونيا، وإسرائيل، وإكوادور، وأوروغواي، وأوكرانيا، وأيرلندا، وإيطاليا، وباكستان، والبرازيل، والبرتغال، وبنغلاديش، وتايلند، وجمهورية كوريا، وجيبوتي، ورواندا، ورومانيا، والسلفادور، وسلوفاكيا، والسنغال، والسودان، وغواتيمالا، والفلبين، وفنزويلا (جمهورية – البوليفارية)، وفيجي، وفييت نام، وكازاخستان، وكمبوديا، وكندا، وماليزيا، ومصر، والمغرب، والنرويج، ونيبال، والهند، وهولندا، واليابان.

(هـ) مثَّل إندونيسيا (رئيس المجلس) وزيرة خارجيتها.

(و) لم يُدل ممثل رواندا ببيان. ومثَّل أوكرانيا نائب وزير خارجيتها. وتكلّم ممثل النرويج باسم بلدان الشمال الأوروبي؛ وتكلم ممثّل جمهورية فنزويلا البوليفارية باسم حركة عدم الانحياز؛ وتكلم ممثل تايلند باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

(ز) تكلم رئيس وفد الاتحاد الأوروبي باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، وكذلك باسم ألبانيا، وأوكرانيا، والبوسنة والهرسك، وجمهورية مولدوفا، وصربيا، ومقدونيا الشمالية.

(ح) إثيوبيا، وأوروغواي، وباكستان، وبنغلاديش، ورواندا، ومصر.

(ط) تكلم ممثل كوت ديفوار أيضا باسم جنوب أفريقيا وغينيا الاستوائية.

(ي) إثيوبيا، وإيطاليا، وباكستان، وبنغلاديش، وجمهورية تنزانيا المتحدة، ورواندا، والسنغال، وسيراليون، وفيجي، وكندا، ومصر، والمغرب، ونيبال، والهند.

(ك) شاركت في الجلسة مستشارة عمدة الدائرة الثالثة في بانغي عن طريق التداول بالفيديو من بانغي.

27 - الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين

في عام 2019، عقد المجلس جلستين متصلتين بعمل الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين[541]. واتخذت الجلستان شكل مناقشات ولم يتخذ المجلس أي قرارات في إطار هذا البند في عام 2019[542]. ويرد مزيد من المعلومات عن تينك الجلستين، بما في ذلك عن المشاركين والمتكلمين، في الجدول أدناه.

وفي 17 تموز/يوليه 2019، استمع المجلس إلى الإحاطة نصف السنوية الأولى التي قدمها رئيس الآلية والمدعي العام فيها[543]، والتي عرضا فيها تقريرهما المرحلي عن عمل الآلية، المقدم عملا بالفقرة 16 من قرار المجلس 1966 (2010)[544]. وفي الجلسة، أبرز رئيس الآلية والمدعي العام التطورات الإيجابية في قضيتي *كارادزيتش* و*ملاديتش*، وأكدا التزامهما بالاختتام الفعال وفي حينه للإجراءات القضائية في فرعي الآلية في أروشا ولاهاي. وتطرق الرئيس أيضا إلى دوره في إدارة المسائل اللاحقة للإدانة، مثل إنفاذ الأحكام وحماية حقوق المحتجزين، التي كانت تولى، كما لاحظ، قدرا أقل من الاهتمام. وسلط المدعي العام الضوء على التحديات التي يواجهها مكتبه لجهة تعاون الدول، بما في ذلك البحث عن الفارين عبر الحدود الوطنية. وأعرب أيضا عن قلقه إزاء استمرار الاتجاهات في إنكار الإبادة الجماعية وفي تمجيد مجرمي الحرب. وناقش المجلس التقدم الذي أحرزته الآلية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وسلط متكلمون عدة الضوء على إغلاق قضية *المدعي العام ضد رادوفان كارادزيتش* في لاهاي في 20 آذار/مارس

(541) في مذكرة من رئيس المجلس مؤرخة 2 شباط/فبراير 2018 (S/2018/90)، وافق المجلس على أن المسائل المتعلقة بالآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، التي أُنشئت بموجب القرار 1966 (2010)، سيُنظر فيها في إطار بند بعنوان "الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين"، والذي سينظر المجلس في إطاره أيضا من الآن فصاعدا في المسائل المتصلة بالبندين المعنونين "المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام 1991" و "المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في إقليم رواندا والمواطنين الروانديين المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغيرها من الانتهاكات المماثلة المرتكبة في أراضي الدول المجاورة بين 1 كانون الثاني/يناير و 31 كانون الأول/ديسمبر 1994". لمزيد من المعلومات عن ولاية المحكمتين، انظر الجزء التاسع، القسم الرابع.

(542) لمزيد من المعلومات عن شكل الجلسات، انظر الجزء الثاني، القسم الأول.

(543) انظر S/PV.8576.

(544) انظر S/2019/417، المرفق.